

طبقة أوصلو وصفقة القرن

خشبة الانتفاضة الشعبية الكبرى عام 1987 فنظرت لها نظرة ضيقة واستخدامية نفعية وباعتبارها الفاطرة التي ستأخذها إلى الدولة الفلسطينية الموعودة. لقد تضاعف إنتاجها وتراكم رأس مالها المالي في الأرض المحتلة مع سنوات الانتفاضة بسبب المقاطعة الشعبية الواسعة للمنتوجات الصهيونية والإقبال على المنتج الوطني والمحلي فضلاً عن ما كانت تحصل عليه من «الدعم العربي» و«أموال الصمود» فسال لعبائها أكثر، ثم صار نصفها الآخر، شرقي النهر وفي الخارج، يبحث هو الآخر عن حصته من كعكة السلطة في التسوية التاريخية المقبلة...

ويمكن القول إن نتائج حرب الخليج الأولى وانهيار الكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي وغيرها من أسباب، إضافة إلى حزمة من الحجج والذرائع الواهية والأوهام التي لا حصر لها، وفُرت أرضية مناسبة لهذا الفضاء السلبي العام الذي فيه أقدمت قيادة «منظمة التحرير الفلسطينية» ومعها الطبقة التابعة من كبار التجار والسماصرة والوكلاء نحو المنزلق الخطير والكارثي الذي تمثل في توقيع اتفاق أوصلو، أو وثيقة إعلان المبادئ، في 13 أيلول/سبتمبر 1993.

و«عادت» الرساميل الفلسطينية إلى «الوطن» مع ياسر عرفات بعد توقيع اتفاقية أوصلو. وأسست البنوك والمصارف والشركات المتعددة وخصوصاً في مجال الإنشاءات والعقارات والتجارة من موقع التابع والملحق الصغير وبالتعاون الوثيق مع اقتصاد العدو في إطار علاقات التشابك المصرفي المالي مع بنوكه ومع النظام العربي الرسمي، وبخاصة الخليجي وما يسمى بـ«الدول المانحة». واعتبرت الرساميلية الفلسطينية «الجديدة» أن السلطة الجديدة هي ملكية خاصة لها وممثلها الشرعي الوحيد. فانزلت أكثر وأقدمت على توقيع اتفاقيات باريس الاقتصادية وغيرها فالحقت بالغ الضرر في بنية الاقتصاد الوطني الإنتاجي وشوّهته أكثر ودفعت كتل شعبية فلسطينية متزايدة إلى القاع وإلى حياة الإفقار والارتهاق والمديونية.

وإذا نجحت البرجوازية الفلسطينية في جني مليارات الدولارات لصالح حساباتها في البنوك إلا أنها فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق «الاستقلال» و«التنمية» و«الديمقراطية» وسقطت كل مقولاتها الواهية. هذه الطبقة لا يمكن أن تغير طبيعتها الطفيلية الارتزاقية النفعية ولا نزوعها الدائم للتسوية وانشادها إلى منطق الصفقة التجارية في كل شيء. ولذلك أنمّت طرق وأفيون المفاوضات أو المفاوضات. أسست «طبقة أوصلو» لكيان هجين لا شكل له ولا روح، فانتشر الفساد السياسي والمالي والأخلاقي والإداري في كل أجهزة السلطة. وفي الوقت ذاته، تركت الطبقات الشعبية تواجه مصيرها وتعتمد على «الوظيفة» وسوق العمل العبري وما تقدمه لها مصانع العدو من فرص عمل، هذه المصانع بدأت تنتقل عن قصد للصفة وفي محيط للمستعمرات، وبعد عقدين من الزمن وصلت معدلات البطالة إلى نحو 45% في الضفة و55% في قطاع غزة المحاصر، والتهمت جرافات العدو آلاف البيوت الفلسطينية وصارت نصف الضفة تقريباً.

هذا الواقع الجديد الذي أسس له اتفاق أوصلو، فتح الباب واسعاً أمام انتشار ظاهرة «المنظمات غير الحكومية» والتي أصبحت الضلع الثالث في بنية وهيكل الاقتصاد الفلسطيني المحلي، هذه الظاهرة المدمرة تسلكت إلى الجسد الفلسطيني كالمسحوق في مرحلة فقدت فيها الحركة الوطنية الفلسطينية عناصر قوتها، فأزاحتها وجلست مكانها، وهضمت آلاف الكادرات الوطنية في مؤسساتها الجديدة، وسلبت كل عناصر المناعة الوطنية والثقافية والفكرية وهمشت أطر العمل الأهلي والنقابي والنسوي ودجنت آلاف المناضلين والمناضلات في تشكيلاتها «المدنية» وحولتهم إلى جيش من الموظفين المستهلكين وآلة إعلامية مجانية لتبرير أوصلو والتكيف مع الواقع وشروطه. أمام هذه الصورة وما أفرزته مرحلة أوصلو من نتائج وتداعيات وجدت الطبقات الشعبية الفلسطينية نفسها على قارعة الطريق، في الوطن والشتات وأصبحت خارج المشهد الوطني تقف في العراء. لقد خسرت ما اعتبرته أداؤها الوطنية الجامعة «منظمة التحرير» لصالح السلطة وطبقة أوصلو ثم خسرت كل الاتحادات والمؤسسات الشعبية والنقابية التي اندثرت لصالح المنظمات الجديدة «أن جي أوز» وخسرت مشروعها السياسي التحرري، وترى اليوم كيف يجري تصفية كل الحقوق الوطنية التي بذلت في سبيل تحقيقها ولا تزال تبذل كل التضحيات.

إذا كانت البرجوازية الفلسطينية (الأقلية) وجدت مشروعها الخاص في تأسيس كيان أوصلو الجديد، يصبح السؤال الطبيعي اليوم: ما هو مشروع الطبقات الفلسطينية «الأكثريّة» الشعبية» داخل وخارج الوطن المحتل؟ وماذا تحتاج هذه الطبقات المفكرة والمهمشة كي تتلمس طريقها وسلاحها لتصنع البديل الثوري الديمقراطي؟

إننا أمام طبقة فلسطينية من وكلاء الاستعمار وقد خانته الشعب، فإما أن تنور عليها، أو لنستعد لصفقة القرن... وهي

قادمة!

* كاتب فلسطيني

خالد بركات*

تسيطر طبقة المال الفلسطينية «الجديدة» على كل المؤسسات «الوطنية» والقرار السياسي وترهنها في إطار علاقتها ومصالحها المباشرة مع الشركات الكبرى ومع نظام ومشیخات البترودولار. نحن نعرف اليوم أكثر عن كيف نمت مصالح هذه الطبقة في الوطن المحتل وكيف تشابكت مصالحها مع اقتصاد العدو الصهيوني بل ومستعمراته في الضفة المحتلة، تبعية شبه مطلقة وشاملة للكيان الصهيوني، فيما ظل دورها السياسي يتنقل بين التذمر من الاحتلال وإجراءاته القاسية تارة، والتذمر من المقاومة أو ما أسمته بـ«عسكرة الانتفاضة» أو «العنف المتبادل» تارة أخرى، أما ممارستها، على الأرض من خلال سلطتها في المناطق فكانت عسفاً ضد قوى المقاومة وحالة من التعاون والرضوخ والشراكة مع العدو... فلا دولة فلسطينية قابلة للحياة، وقد أسست لكيان أوصلو وجلست فيه.. وقضى الأمر!

مبكراً جرى تعريف هذه الطبقة الفلسطينية التابعة، في زمن الشهيد غسان كنفاني، على أساس أنها «برجوازية تجارية مصرفية تتشابه مصالحها وترابط مع مصالح الإمبريالية التجارية وأن أساس ثروة هذه الطبقة ومصدر غناها هو المسمرة للضمان الأجنبية ووكالات التأمين والمصارف، وبالتالي فهي في المدى الاستراتيجي ضد الثورة. قيادات البرجوازية التقليدية تستقبل ساسون ودايان والحكام الإسرائيليين وتبحث معهم في موضوع الكيان الفلسطيني الذي تخطط له إسرائيل لتصفية القضية الفلسطينية وتحقيق النصر السياسي بعدما حققت نصرها العسكري (الاستراتيجية السياسية 1969 - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ص. 73).

أدركت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» خطورة الدور الذي تقوم به البرجوازية الفلسطينية الكبيرة وحذرت منه دائماً، بل وتوقعت وصول الثورة بقيادة البرجوازية إلى أزمة وكارثة محققة. فلا شخصية أبو الخيزران (المخصي) في رواية «رجال في الشمس» جاءت من فراغ ولا الموقف السياسي الذي عبرت عنه «الجبهة الشعبية» حين لاحظت أن العمل الفدائي (الكفاح المسلح) هو الطريق الوحيد لردع طبقة المال الفلسطينية ومنعها من الإقدام على تسوية لتأسيس كيانها الفلسطيني.

طبقة أوصلو اليوم أسست لكيان أوصلو. وهي ذات الطبقة التي جرى ذكرها أعلاه قبل 40 سنة وامتدادها إلى درجة أن «العائلات» ذاتها والأسماء ذاتها والحركة السياسية التي سيطرت على القرار الوطني الفلسطيني هي ذاتها أيضاً. مع فارق أنها صارت أسوأ ألف مرة...

تعريف البرجوازية الفلسطينية الكبيرة والتوصيف لعلاقاتها وبورها الكارثي في قيادة المجتمع والثورة، هذا الفهم الثوري تراجع للأسف الشديد بعد عام 1974، وتحديداً بعد تسلل شعار «الدولة الفلسطينية» إلى الخطاب السياسي الفلسطيني واحتلاله وتكبيله.

وبعد انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 قيل إن الدولة الفلسطينية المستقلة هي مصلحة للبرجوازية والرأسمال الوطني، كما هي مصلحة للطبقات الشعبية الفلسطينية، ولتكن إذاً القاسم المشترك! وقيل أيضاً إن الانتفاضة كما ورد مراراً وتكراراً على لسان الرفيق جورج حبش «نقلت الدولة الفلسطينية من حيز الإمكانية التاريخية إلى حيز الإمكانية الواقعية!» هذا بالضبط ما أدات أن تسمعه رموز البرجوازية الفلسطينية الكبيرة في المنظمة مغفلة عن قصد حقيقة أن الدولة الفلسطينية كما فهمها جورج حبش «مهمة كفاحية طويلة لن تأتي عبر التفاوض مع العدو!»

لقد وظفت البرجوازية الفلسطينية الكبيرة بدعم النظام العربي الرسمي و«المجتمع الدولي» شعارات مثل «الحرية والاستقلال» و«الدولة المستقلة»، لأنها كانت فعلاً تبحث عن وطن لمانها وعن بنوك فلسطينية للحفاظ على مصالحها وهيمنتها وعلى القرار السياسي، واستطاعت من خلال جيش الموظفين والمتقنين ومن خلال حزبها السياسي «حركة فتح» تضليل الطبقات الشعبية في عملية تزييف واستلاب للوعي واستغلال رخيص لعواطف الجماهير الشعبية التي قيل لها أن توقف انتفاضتها لأن الدولة أصبحت على مرمى حجر!

وبالقدر الذي كانت تفرض البرجوازية الكبيرة سطوتها وتحكم قبضتها على المؤسسة الفلسطينية المالية والعسكرية والثقافية والإعلامية وعلى مركز القرار في المنظمة والسلطة، بالقدر الذي كانت تفقد فيه الطبقات الشعبية الفلسطينية سلطتها وموقعها ومشروعها التاريخي، ثم وجدت نفسها بين فكي كمشاة، بين مطرقة الاحتلال وسندان وأسنان «القطاع الفلسطيني الخاص». إن ما يحدث من تعاون اقتصادي يجد تمثلاته في أرض السياسة أيضاً وعلى شكل تنسيق أمني وسجون وعمالة بلا حدود!

وجدت البرجوازية «الوطنية» الفلسطينية خلاصها إذاً في

سعد الحريري بطلاً وطنياً



السعودي أنه قدّم شكوى لمجلس الأمن حول صاروخ يماني واحد، فيما ندد مجلس الأمن بهذا الصاروخ الذي عكّر صفاء الأجواء فوق شبه الجزيرة العربية. والجامعة العربية عقدت جلسة طارئة - ليس بشأن احتجاز رئيس وزراء لبناني - بل بشأن مواجهة التحدي الإيراني. وسهّلت مطواعية الحريري تغطية الفظاظة السعودية: الرجل لم يجرؤ على الاعتراف أنه كان محتجزاً ولن يجرؤ على التصريح بذلك مستقبلاً حتى لو عزلوه عن العمل السياسي. على العكس، كذب على جمهوره وعلى الشعب اللبناني في روايات لم يصدّقها حتى الإعلام الغربي المتعاطف معه. وشقيقه، بدلاً أن يتعاطف مع أخيه في محنته، أصدر بياناً ندد فيه بسلاح حزب الله الذي اعتقل سعد في السعودية وأجبره على تلاوة بيان استقالة لم يكن لفريقه ذراع في صياغته. سعد الحريري عاد إلى السلطة «مترتباً» وسينفذ ما سيرده من أوامر سعودية (مع الحصول على مؤازرة أميركية - فرنسية يمكن أن تخفف من الضغط السعودي عليه). لكن النظام السعودي سيعكّر عليه حكمه، سيعاقبه لأن عملية الاحتجاز والاستبدال التي كان مقرراً لها أن تنجح فشلت. قد يثار بن سلمان منه بعد مشاهد الترحيب الشعبي المُستفز. سيعمل النظام السعودي على إقناع جمهوره، قبل غيره، أنه غير صالح للحكم. وهذا الإقناع قد يتطلب تاجيحاً للفننة المذهبية في لبنان. هذه أسهل وأمضى طرق النظام السعودي في نشر النفوذ بعد غزو العراق. هي وحدها بين كل خطط آل سعود التي نجحت. وسعد الحريري سيختب آمال الذين تمنوا أن يعود إلى لبنان بطلاً وطنياً. دور البطولة لا يناسبه. للرجل قدرات متواضعة هو أدري بها. لكن لنقرأ مستقبل السياسة اللبنانية بالمقلوب: سعد الحريري سينتفض على الحكم السعودي ويعلم تحزّره من سلطة بن سلمان.

من ضمن الوثائق المتعلقة باغتيال جون كنيدي والذي أفرجت عنه أجهزة المخابرات الأميركية، هناك وثيقة تتحدث عن خطة من «مجلس الأمن القومي» من أجل استعمال طائرات سوفياتية لضرب أهداف أميركية أو صديقة لمنح أميركا ذريعة الحرب ضد روسيا. ووليد فارس في حديث مع «البيانون ديبيت» قبل أيام يتحدّث عن خطة مواجهة تتطلّب تاليب رأي عام عارم ضد مشاركة حزب الله في الحكومة على أن يكون ذلك بحشد على شاكلة «ثورة الأرز». هل هذا يعني أن التحالف السعودي - الإسرائيلي - الأميركي يمكن أن يلجا إلى عملية إرهابية سرية تُنسب إلى حزب الله من أجل تاليب الراي العام ضدّه؟ إن بث خبر كاذب عن كشف خطة لاغتيال الحريري عبر تشويش إيراني على أجهزة الاتصال قد يكون توطئة لعملية قذرة. هذه مرحلة الحروب السرية، وجارد كوشنر ومحمد بن سلمان علي موجة واحدة. وخطة من هذا النوع يفضلها العدو لأنها لا تستنزف جنوده في الميدان. خيارات المعسكر المعادي محدودة: عدوان تمّوز على امتداد ثلاثة وثلاثين يوماً لم يهزم حزب الله. والحرب الاقتصادية يمكن أن تؤذي مصالح حلفاء أميركا، ومصالح الاستثمار الأميركي السياسي والاستخباراتي في لبنان. وتضحية بن سلمان بالحريري لاستبداله بمطبع أقدر مشروع جذاب في مرحلة التآزم السياسي وتراكم الهزائم والتعثّر. خصوم الحريري باتوا على الأرجح أكثر حرصاً على سلامته من رعايته.

هوامش:

- 1) من الطريف أن مصباح الأحمد يقود «مبادرة سنوية» وأخرى باسم المجتمع المدني.
- 2) جريدة «المستقبل»، 2 كانون أول، 2003.
- 3) «المستقبل»، 16 آب، 2003.
- 4) راجع كتاب إلياس الهراوي: «عودة الجمهورية: من الدويلات إلى الدولة»، ص. 525.

* كاتب عربي (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)

بعض من الصواريخ هدّية لإسرائيل كبادرة حسن نية من لبنان). بن سلمان متآزم: سياساته الداخلية والخارجية متعثرة. يريد تحقيق نصر سريع، ولو موهوم. أو أنه يريد تقليص دور حزب الله (المبالغ فيه كثيراً) في اليمن. يريد النصر في مكان ما، أي مكان، لا همّ. وليس له من الحكام من هو أكثر مطواعية من سعد الحريري. استدعاه واحتجزه وقهره بفاظظة لم نألفها حتى في تعاطي المخابرات السورية مع رؤساء وزراء لبنان. وهذه السابقة تنبئ بمدى ثقة النظام السعودي بوكلائه. قرّر بن سلمان أن يستبدله لكن الخطة لم تنجح، لا بل انقلبت على صانعها.

صحيح أن شخصية الحريري صغيرة وضعيفة، وصحيح أيضاً أن قدراته الذهنية واللغوية محدودة جداً، وهو لم

”

نجيب ميقاتي وفؤاد السنيورة لم يكونا اقل ولاء للنظام السعودي من سعد الحريري

“

ينمّ في الحكم، ولم يبدؤ عنه أنه قرّر أن يدرس ملفات الحكم. لكن فظاظة التعامل مع الحريري وطلب المبايعة لأخيه من عائلته، ولّد تعاطفاً معه لم يكن - لا النظام ولا سعد - يتوقّعه. كما أن تعامل حزب الله مع اعتقال الحريري ورفضه الانجرار في خطة مواجهة عنيفة في لبنان أحبطا خطة السبهان. كانت خطة بن سلمان مثل خطة بشير الجميل في افتعال معركة زحلة: أن يجزّ النظام السوري إلى مواجهة كي تستجلب العدو الإسرائيلي لزيادة توريطه في لبنان. وبين سلمان كان يريد أن يجزّ حزب الله إلى رد انفعالي في لبنان في الشارع كي يجزّ حليفه الإسرائيلي ضدّه. لكن لا حزب الله انجز، والعدوّ أوضح في صحفه أنه ليس جيشاً بأمره بن سلمان.

يعلم بن سلمان أن فظاظته وخرقه الصارخ لسيادة دولة لن يجزّ عليه الولايات. لو أن الحكومة الإيرانية، مثلاً، استدعت نبيه بزّي ووضعت في الإقامة الجبرية، لكان مجلس الأمن الدولي قد عقد جلسة طارئة وأصدر قراراً مُديناً تحت الفصل السابع. وكانت الجامعة العربية قد عقدت جلسة طارئة لتشكيل قوة خاصة من أجل صدّ الوقاحة الإيرانية. لكن لا هذا حصل، ولا ذلك. على العكس. بلغت الوقاحة بالنظام